

إشراك العراق في النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف (مواجهة التحديات)

أ. م. د. ربيع خلف صالح
قسم الاقتصاد- جامعة بغداد

المقدمة

يجد القارئ الكريم في كثير من الأحيان كتابات تميز ما بين العولمة ومنظمة التجارة العالمية وبعض المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى باعتبارها أهم العناصر الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر وبما يشكل متغيراته وركائزه التي تترك آثارها المباشرة وغير المباشرة في هيكل الاقتصاد العالمي وتقسيم العمل الدولي من ناحية والهيكل الاقتصادية الوطنية من ناحية أخرى، وأنه لمن المنطق الاتساق مع هذه الرؤيا واعتمادها كأساس لتحليل علاقات التأثير والتأثر بين ما هو وطني وعالمي .

إلا إن هذا التمييز ينبغي أن يخفف من حدته في طروحاتنا عند تناول هذا الموضوع والرحب... فقد لا يجد المتتبع حدودا فاصلة ما بين العولمة ومؤسساتها باعتبار إن الأخيرة ما هي إلا الأداة المادية التي تبشر بالمفهوم الدولي الذي ما زال فضفاضاً لحد الآن رغم الاتفاق العام على هدف ذلك المفهوم الذهاب إلى محاولة دفع الدم الرأسمالي إلى أدق الشرايين البعيدة في الجسد العالمي وإحلاله محل الدماء السابقة ، ومما لاشك فيه فإن هذه العملية تتطوي على تجليات وآثار ليست بالقليلة فقد تصل إلى حد تحدي الإرادات الوطنية أو وضعها أمام تحديات (على الأقل) .

ولعل منظمة التجارة العالمية (البكر الوريث لاتفاقيات الجات بكافة جولاتها المولود عام ١٩٩٥) والممثل الوحيد للنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف يمثل الذراع الطويلة لمفهوم العولمة لقدرته على التغلغل والنفوذ إلى معظم الأسواق العالمية حيث جاوز عدد الدول الأعضاء في المنظمة ١٥٠ دولة مثلاً معظم البعد الاقتصادي العالمي بأنماطه الثلاثة المعتمدة على تقسيم العمل الدولي (شمال - شمال وجنوب -جنوب وشمال - جنوب) ، وقد

تكبدت الكثير من هذه الدول لاسيما النامية والأقل نموا منها مشقات عديدة وتعرضت لآثار وتحديات كبيرة أفرزتها عضوية تلك الدول في المنظمة بحكم جداول الالتزامات التي حددتها من خلال المفاوضات المتوالية وبما يؤمن المعادلة الصعبة ما بين المصلحة الوطنية والتحديات التي تتركها تلك الالتزامات على اقتصادياتها .

ولعل توصيف الانضمام إلى المنظمة بمثابة مباراة ذات مجموع صفري توصيفا يبعث على القلق، لاسيما للدول النامية ، فعندما تكون مكاسب طرف مساوية إلى خسائر الطرف الآخر بالضرورة ، ففي هذه الحالة يستبعد أن يكون الشمال هو الطرف الخاسر في مبارياته أمام الجنوب ، إلا إن المبشرين بالانضمام للمنظمة يرون في ذلك مباراة ذات مجموع موجب بمعنى إن جميع الأطراف يحققون مكاسب وإن اختلفت نسبتها بين أطراف ذلك الصراع ، وهو الأمر الذي لم يثبت لدى الباحث لحد الآن لاسيما فيما يتصل بانضمام العراق للمنظمة لعدة أسباب لعل في مقدمتها الحكمة القائلة (إذا لم يكن لديك ما تصدره فلماذا تقدم التنازلات الخاصة بالانضمام للمنظمة)... هذا على الرغم مما تبشر به نظرية التكاليف النسبية والتعديلات المتعاقبة عليها من حتمية تحقق المنافع لجميع الأطراف المشاركة في التجارة الدولية الحرة .

هدف البحث

تحاول الورقة الحالية تسليط الضوء على التحديات التي تواجه العراق في سياق انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية كونه عضوا بصفة مراقب حاليا وأجري عدد من اللقاءات والمفاوضات التمهيدية لغرض التهيئة للمفاوضات التفصيلية الخاصة بالانضمام ، كما تهدف الورقة إلى الكشف عن الإمكانيات المتاحة لمواجهة تلك التحديات ومعالجتها أو التخفيف من آثارها .

فرضية البحث

لن يكون طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية معبدا وخاليا من العقبات المختلفة سواء كانت على البعد الاقتصادي أو البعد السياسي إلا إن الحول ممكنة سواء من خلال البنية التشريعية أو مبادرات أعضاء المنظمة ذاتها أو من خلال إعادة تنظيم البنى التشريعية والمؤسسية العراقية .

الأبعاد الزمانية والمكانية

تتناقش الورقة التفاعل الحالي للرغبة المشتركة للسياسة العراقية وأعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بانضمام العراق للمنظمة وما يترتب عليها من تحديات حالية ومستقبلية تواجه العراق ، وبما يتوافق والبعدين العالمي والإقليمي المهيمن حيويًا للعراق . ولأغراض الدراسة السابقة فإن الورقة تقترح تدابير للتغلب على عدة (الاضغاثات - الشركات الصغيرة والمتوسطة - تسهيل التجارة - التحديات البيئية - التحديات الثقافية - مقاطعة إسرائيل - التكتل الإقليمي) مسبقًا بتعريف عام بالمنظمة ومنتهايا بالرؤيا التوجيهية التي تنطوي عليها الخاتمة .

أولاً : تعريف عام بالمنظمة (١)

نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات GATT (جولة الأوروغواي ١٩٨٦ - ١٩٩٤م) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في ١/١/١٩٩٥م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) ، التي نشأت عام ١٩٤٧م فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية . وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية بواسطة إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف معتمد على قوى السوق (العرض والطلب) ، من خلال إزالة القيود والعوائق التي تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول مع تمدة على مبادئ رئيسية هي : تجارة بدون تمييز (شرط المعاملة الوطنية، شرط الدولة الأولى بالرعاية) ، تجارة حرة من خلال التفاوض (خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح الأسواق) ، تعامل تجاري قابل للتوقع (تثبيت الالتزامات والشفافية) .

تغطي المنظمة بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة أكثر مما كانت اتفاقية الجات تغطيها وهي : تجارة السلع وخدماتها / ٧١٧٧ / سلة وتحكمها لاتفاقية الـ (GATT94) ، وتجارة الخدمات وتشمل ١٢ قطاعاً رئيسياً و ١٥٥ قطاعاً فرعياً وتحكمها اتفاقية الـ (GATS) ، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإحالة إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق من خلال اتفاقية الـ (TRIPS) وهذه الاتفاقيات الثلاث هي محور اتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO) .

ومن الجدير بالذكر إنها منظمة مستقلة وليست إحدى منظمات الأمم المتحدة ، يحكمها أعضاؤها ومقرها الرئيسي في جنيف وليس لها فروع ، ويعمل فيها حالياً (٦٠٠) موظف ، وميزانيتها السنوية تتجاوز / ١٦٠ / مليون فرنك سويسري (حوالي ١٣٠ مليون دولار) ، ويتم تمويلها من خلال اشتراكات الدول الأعضاء .

ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين ١٥٢ دولة ، منها ١٢٧ دولة كانت أعضاء في اتفاقية الجات وحالة انضمت فيما بعد وفق أسلوب التفاوض ، وآخر دولتين انضمتا قبل توقيع المملكة العربية السعودية في العام ٢٠٠٥ هما نيبال وكمبوديا ، وآخر دولة انضمت للمنظمة بعد المملكة هي مملكة تنجا في قارة أوقيانا .

إن أعلى سلطة في المنظمة هي المؤتمر الوزاري (Ministerial Conference) والذي يمثله وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء ، ويختص هذا المؤتمر باتخاذ القرارات الحاسمة للمنظمة وينعقد كل سنتين ، ويعمل كحكومة للعالم في مجال التجارة .

وللمنظمة مجلس عام أو مجلس عمومي (General Council) يقوم مقام المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده ، وأمانة عامة (سكرتارية) ، ومدير عام ، وله أربعة نواب ، يتفرع من المجلس العام ثلاثة مجلس رئيسية ، وهي مجلس التجارة في السلع ، ومجلس التجارة في الخدمات ، ومجلس خاص بالأمرات التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، ويتبع لهذه المجالس العديد من اللجان ومجموعات العمل .

يجتمع المجلس العام على هيتين : هيئة جهاز لمراجعة السياسات التجارية ومتابعة المراجعات العادية لسياسات التجارة لكل دولة ، وهيئة جهاز لفض المنازعات التجارية ومتابعة إجراءات حسم المنازعات ، وتؤكد المنظمة على أهمية الحلول الودية بين الدول في المنازعات التجارية ، ولذلك فإن ما يقارب ثلثي القضايا المرفوعة للمنظمة تحل ودياً .

ويعد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة (٩ - ١٤ / ١١ / ٢٠٠١ م) أهم مؤتمرات المنظمة ، حيث تم الاتفاق خلاله على إطلاق مفاوضات شاملة في الكثير من المواضيع (٢١ موضوعاً) سميت (أجندة الدوحة للتنمية) ، وشكلت لها لجان خاصة ترجع إلى لجنة عامة سميت بلجنة المفاوضات التجارية الشاملة (TNC) وهدفها المزيد من تحرير التجارة بطرح مبادرات جديدة أخرى كمعايير العمل - والتجارة والبيئة - والتجارة والاستثمار - وخدمات الطاقة - وتسهيل التجارة - والتجارة والصحة - والتجارة والتقنية - والقواعد الاقتصادية .

إن الدول الراغبة في الانضمام تتقدم بطلب للمنظمة ، وعند الموافقة المبدئية يطلب منها تقديم وثيقة شاملة عن سياسيات الدول التجارية والمالية والاستثمارية وحماية حقوق الملكية الفكرية والنظام القضائي العام وطرق التقاضي وسبل التظلم كما تقدم أعضاء فريق التفاوض الذين يجب أن يكونوا من موظفي الدولة الرسميين .

بعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل من ممثلي الدول الراغبة في المشاركة ممن تربطها علاقات تجارية مميزة مع الدول الراغبة في الانضمام ويحدد له رئيس ، وذلك للإشراف على عملية المفاوضات ، ومناقشة تقرير فريق العمل (وثيقة أو بروتوكول الانضمام) ويختلف عدد الدول في فريق العمل حسب الثقل الاقتصادي للعضو المستجد فبينما كان فريق العمل المعني بانضمام تايوان ٢٦ دولة وعمان ٢٣ دولة والأردن ١٩ دولة كان العدد في حالة روسيا ٦٣ دولة ، والصين ٥٨ دولة ، والسعودية ٥٢ دولة ، وخلال فترة المفاوضات تمنح الدولة صفة مراقب لحضور اجتماعات لجان المنظمة ومؤتمراتها .

ويمر الانضمام للمنظمة عبر ثلاثة مسارات تفاوضية متوازية ، فبعد تقديم المعلومات اللازمة عن جميع أوجه الاقتصاد والأنظمة وتقديم الوض الأولية الخاصة بالنفوذ لسوق السلع والخدمات تجري مفاوضات بين مجموعة من الدول الأعضاء وبين الدولة المستجدة تسمى مفاوضات عديدة الأطراف (plurilateral) للتأكد من تطابق أنظمتها مع اتفاقيات المنظمة الأساسية ، وفي نفس الوقت تجري المفاوضات الثنائية (Bilateral) بشأن هذه العروض حتى يتم الاتفاق النهائي الذي يوضع في وثيقة تسمى الجداول الموحدة النهائية للالتزامات في السلع والخدمات ، يُضمن في تقرير فريق العمل الذي يتم إقراره من خلال مفاوضات متعددة الأطراف مع جميع الدول الأعضاء (multilateral) بحيث يتضمن بروتوكول الانضمام الوثائق الثلاث المعبرة عن نتائج المفاوضات الثلاث المتفق عليها وهذه الوثائق هي : جداول عروض السلع والخدمات الموحدة للالتزامات (of Unified Schedules) والالتزامات (Commitments) وتقرير فريق العمل (Work Party report) والأنظمة واللائحة التنفيذية الصادرة عن الدولة (Legislation) .

تتركز رغبات الدول الأعضاء في المنظمة أثناء المفاوضات مع الدولة المستجدة على فئات السلع التي تنتجها هذه الدول ، حيث تتركز طلبات الوفد الأمريكي عادة على القمح والشعير والذرة والمعدات الثقيلة والأجهزة والطائرات والسيارات ، والإتحاد الأوروبي على منتجات اللحوم والألبان والحديد والصلب والمفوجات ، وسويسرا على الساعات والمجوهرات ،

والهند وسريلانكا وتايلاند على الشاي والأرز والفواكه ، واليابان وكوريا وماليزيا على الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والمعادن والأخشاب ، والنرويج على الأسماك ، وتركيا على المنسوجات والسجاد ، ونيوزلندا وأستراليا على المواد الغذائية والحبوب وهكذا بقية الدول .

لقد أصبحت المتطلبات الجديدة للانضمام للمنظمة أكثر تعقيداً وأشد تكلفة وذلك لأن الدول المؤسسة لهذه المنظمة خاضت (٨) جولات من المفاوضات الشاملة الشاقة عبر نصف قرن (١٩٤٨-١٩٩٤م) حتى نجحت في الاتفاق على النظام التجاري العالمي الذي يعظم لها مكاسبها التجارية ويحقق لها النفاذ للأسواق ، ولذا فإن الدول المتأخرة مطالبة بالانصياع لأحكام هذه الاتفاقيات وتقديم التزامات وخوض مفاوضات طويلة ولقمة ، فبينما احتاجت الكويت التي انضمت عام (١٩٥٢م) إلى يوم واحد فقط نجد أن الصين مثلاً استغرقت ١٥ سنة ، وتايوان ١٢ سنة وروسيا ١٠ سنوات والجزائر مازالت تفاوض منذ ١٥ سنة ، أما السعودية فاستغرقت ١٢ سنة ، عقد خلالها فريق العمل المكلف بالتفاوض معها ١٤ اجتماعاً بدأت في مايو ١٩٩٦م ، وانتهت في أكتوبر ٢٠٠٥ م .

ومن حيث الالتزامات نجد أن الكويت التي انضمت مبكراً لاتفاقية الجات قبل المنظمة ثبتت رسومها الكمركية على كافة السلع عند مستوى ١٠٠% بينما اضطرت قطر والإمارات اللتان انضمتا للمنظمة عام (١٩٩٥م) و (١٩٩٦م) على التوالي تثبيت سقفها الكمركية عند مستوى لا يزيد في المتوسط عن ١٥% وفي مجال الخدمات التزمت البحرين التي انضمت عام (١٩٩٥م) بفتح ٤٤% من سوق الخدمات للاستثمار الأجنبي في حين عمان التي انضمت عام (١٩٩٩م) فتحت بنسبة ٧٢% ، أما الأردن والصين اللتان انضمتا عام ٢٠٠١م فبنسبة ٨٦% .

إن المنظمة بهذا العدد من الدول الأعضاء تشكل وحدها ٨٠% من مجموع دول العالم وتستحوذ على ٨٩% من التجارة الدولية في قطاعات السلع والخدمات والأفكار ، وعلى ٩٠% من التعميمات المالية و ٩٣% من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات و ٩٧% من حقوق الملكية الفكرية و ٩٢% من الخدمات المالية والتأمين ، و ٩٠% من خطوط الملاحة الجوية و ٨٨% من مشتريات العالم في الطاقة والألمنيوم والحديد والبتروكيماويات .

والمنظمة بهذا الهدف وهو تحرير النظام التجاري الدولي - تعد الضلع الثالث من أضلاع مثلث العولمة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (IMF) الذي يشرف على تحرير النظام النقدي الدولي و السياسات النقدية (أسعار الصرف - موازين المدفوعات - العجز والمديونية الخارجية - أسعار الفوائد - الأسقف الائتمانية للبنوك) ومع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والذي يشرف على تحرير النظام المالي الدولي ومساعدة الدول النامية (تقديم قروض طويلة الأجل - التخصيص - الاستخدام الأمثل للموارد) .

ثانيا : انحسار نظام الافضليات

S&D treatment المعاملة الخاصة والتمييزية

لقد تناولت جولة مفاوضات الدوحة جملة من المسائل الجوهرية المتصلة بمساعدة الدول النامية من خلال منحها معاملة خاصة في إطار مبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية وبالتالي فإن نص إعلان الدوحة اشتمل على تفاصيل تلك المعاملة فضلا عن عدد من المسائل التي تتصل بالنظام العام لمنظمة التجارة العالمية كالعلاقة ما بين التجارة والديون وتحويل التكنولوجيا والمشاكل التي تواجهها الاقتصاديات الصغيرة والواحية .

إلا إن ما يهمننا هنا في المقام الأول التركيز على تشديد الإعلان الوزاري للدوحة بشأن قضية المعاملة التفضيلية الخاصة في جميع بنود وفقرات المفاوضات ومنها ما يلي^(٢) :

١- الحق العام في نقل التكنولوجيا سواء ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أو اتفاقية تجارة الخدمات .

٢- إيجاد الصيغ المناسبة للتفاوض بشأن الدواجز التعريفية وغير التعريفية للمنتجات الزراعية وغير الزراعية التي تؤثر بصورة كبيرة على القدرة التصديرية سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول الأقل نموا مع إمكانيات تبني استراتيجيات تنمية وطنية لاسيما في مجالات حقوق الملكية الفكرية أو في مجال اتفاقية الاستثمار الأجنبي .

٣- يراعى في جداول التزامات الدول النامية المتصلة بالخدمات القطاعية شمولها بالمعاملة التفضيلية بحيث تأخذ في الحسبان الصفات والميزات الخاصة بكل قطاع من زوايا الاحتياجات التنموية لذلك القطاع .

٤- فيما يتصل بالاتفاقيات الإقليمية التجارية للدول النامية فإنه يحق لتلك الدول تصحيح قواعد وأسس تحرير التجارة بما يتوافق تماما مع أهداف واستراتيجيات تكاملها الإقليمي .

٥- لقد تبنت بعض الدول المتقدمة أنظمة تفضيلية خاصة للنفاذ للأسواق لصالح الدول الأقل نموا بحيث تضخ إليهم مزيدا من الاستثمارات التنموية وبما يؤمن زيادة قدراتها التنافسية وقدرات العرض المفضية إلى خلق فرص استثمارية جديدة .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن نظام الامتيازات هذا لن يكسب مفتوحا زمنيا (ولا ينبغي له أن يكون كذلك) فقد وضع هذا النظام لغرض النهوض بواقع القدرة التنافسية للبلدان الأقل نموا لذا لا بد أن يكون محدود زمنيا، فبقاء أنظمة تفضيلية من هذا النوع بصورة دائمة لا بد أن يقود إلى تدهور القدرات التنافسية للدول المستفيدة منه لذلك فإن استحداث نظاما آخر لتناقص الامتيازات مواز لنظام الامتيازات ذاته سيكون مبررا ومقبولا لصالح الدول الأقل نموا ذاتها .

نظام تناقص الامتيازات

يتمتع عدد كبير من البلدان النامية بامتيازات تجارية في شكل تعريفات جمركية صفرية أو شديدة الانخفاض على ما تصدره للبلدان الأغنى، ويتيح نظام الامتيازات المعمم فرص النفاذ إلى أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي لعدد كبير من المنتجات المصدرة من ١٤٤ بلدا وإقليما ، وإضافة إلى ذلك تتمتع الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية والكاريبية والباسفيك بمعاملة تفضيلية أكثر تمييزا في النفاذ للأسواق الأوروبية ، كما إن صادرات أقل البلدان نموا (عدا السكر والموز والارز) تستطيع دخول أسواق الاتحاد الأوروبي على أساس الإعفاء شبه الكامل من الرسوم الجمركية وشروط الحصص بمقتضى مبادرة (كل شيء عدا الأسلحة)^(٣) ، وتستطيع النفاذ بمقتضى اتفاقية مشابهة إلى أسواق العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى تحظى البلدان الأفريقية بمعاملة تفضيلية في دخول أسواق الولايات المتحدة بموجب قانون النمو والفرص لأفريقيا ، وسوف تتناقص قيمة هذه الامتيازات التجارية مع تخفيض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعريفاتها الجمركية على الاستيرادات من كافة شركائها التجاريين وفقا لشروط الدولة الأولى بالرعاية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ، وإن كان هذا التناقص يعوضه التوسع المتزايد في حجم السوق وارتفاع الأسعار العالمية ، وتواجه جهود منظمة التجارة العالمية من أجل تخفيض التعريفات الجمركية والحصص بشكل عام

مقاومة من البلدان النامية التي تخشى فقدان ميزتها التنافسية إذا تأثرت صادراتها بزيادة المنافسة في الأسواق الأساسية وهو صراع يضع مصالح مجموعات البلدان النامية أمام بعضها البعض .

ثالثا : الشركات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من كثرت التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق لا تزال أمامها بعض الفرص ، فتحريز التجارة الذي يفتح أبواب الأسواق المحلية أمام المنتجين الأجانب فانه يؤدي كذلك إلى فتح أسواق أجنبية واسعة أمام المنتجين العراقيين ، ويتيح نفاذ المنتجين المحليين إلى الأسواق الأجنبية فرصة لتعلم أساليب جديدة للإنتاج ويزيد الوعي بالآليات الابتكارية ويزيد الصادرات ويولد العائدات اللازمة لحيازة تكنولوجيات جديدة ، غير إن معايير الجودة والمعايير الفنية الأجنبية تتطلب في الوقت نفسه استثمارات في تكنولوجيات جديدة قبل الا تمكن من زيادة طلبات ، ويؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة ، حيث تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تكنولوجيات جديدة لتوسيع أعمالها التجارية ونمو هذه الأعمال هو وحده القادر على توليد الأموال اللازمة لتمويل حيازة التكنولوجيا ... وللخروج من هذه الحلقة المفرغة وكسرها نرى في أسلوب التجمعات الصناعية وسيلة ناجحة على أن يجرى إنشاء هذه التجمعات وتشغيلها على نحو سليم .

يرتكز التعامل بين الشركات في التجمعات على الأوضاع والاحتياجات المشتركة لأفراد التجمع والهدف منه مواجهة التحديات المشتركة لاتخاذ إجراءات مشتركة عوضا عن الإجراءات الفردية ، ونظرا لتقارب أفراد التجمع وتشابه أنشطتهم الاقتصادية فان هؤلاء يتمتعون بفرصة لتحسين الإنتاجية بواسطة العمل المشترك المرتبط بوظائف مشتركة عديدة في أعمالهم ، وقد دلت العديد من الحالات الدراسية على إن التعاون في تجمعات الأغذية الزراعية والملابس هو من أوسع المجالات تحقيقا للفائدة المشتركة بالمقارنة مع الصناعات الأخرى على انه في جميع الأحوال لابد من جني الفوائد من العمل الجماعي بأي مستوى من التعاون ، وفي مرحلة لاحقة تتيح تلك الترتيبات في الشركات الصغيرة والمتوسطة نفاذا أفضل إلى السلع والخدمات في التكنولوجيا بالإضافة إلى فرص الاستثمار ، ونورد فيما يلي بعض من تلك الفوائد الممكن تحقيقها جراء العمل الجماعي^(٤) .

١. انخفاض كلفة المدخلات وتحسين جودة الناتج .
٢. تكنولوجيات مشتركة للإنتاج والتجهيز .
٣. تيسير الحصول على خدمات الدعم المقدمة للمؤسسات التجارية .
٤. القدرة على تأمين طلبات الشراء الكبيرة ذات القيمة المضافة العالية .
٥. تيسير النفاذ إلى السوق والحصول على المعلومات .
٦. زيادة القدرة المالية على الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة .
٧. تحسين فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

رابعاً : تسهيل التجارة

تشكل طوابير الانتظار عذد المعابر الحدودية والموانئ (بلغت متوسط مدة الانتظار على الحدود وعند الموانئ حوالي أسبوعين بين الدول الأقل نمواً) فضلاً عن الرسوم والإجراءات الحدودية غير المناسبة والقواعد والتشريعات التجارية غير الواضحة ، كل ذلك شكل أهم العقبات أمام التجارة وبالتالي تؤثر سلباً في حجم الاستثمار والقدرة على خلق الوظائف ، الأمر الذي جعل الدول النامية بحاجة إلى تسهيلات التجارة لإنجاح عملياتها التنموية حيث ستمكن من تحقيق المنافع من الجغرافية الجديدة للتجارة (زيادة في تصدير السلع المصنعة ومزيد من تجارة الجنوب- جنوب) .

لقد دارت مفاوضات تسهيلات التجارة حول ما عرف فيما بعد بصفقة تموز ٢٠٠٤، ومذ ذلك الحين فإن أعضاء منظمة التجارة العالمية ملتزمين بإجراء المفاوضات الخاصة بتحسين وتطويع المبادئ ٥ و ٨ و ١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ والتي تعالج قضايا (حرية الترانزيت) و(الرسوم والإجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير) و(إعلان وإدارة التشريعات التجارية) على التوالي ، إن مضامين المفاوضات المتصلة بتسهيل التجارة تعكس الاتجاهات الخاصة بالتجارة الدولية والمتطلبات الناتجة عنها لتأمين سلسلة عرض عالمية فاعلة ، حيث إن عمليات الإنتاج المعولمة تسير باتجاه المناولة بين الشركات أكثر فأكثر كلما تنامت تجارة المنتجات الوسيطة ما بين الشركات المنتجة ، وبالتالي فإن الدول التي تفتقر إلى تسهيلات التجارة عالية الكفاءة سوف لن تكون مصدر جذب للاستثمارات المساهمة في تلك العملية العالمية. لذا فإنه من غير الممكن تحقيق هذه العمليات التسلسلية وهذا النمط التجاري ما لم يتم تعزيز خدمات النقل والخدمات اللوجستية^(٥) .

وعدد مراجعة صدقة تموز الخاصة بالمنظمة وجد إن الملحق (د) الخاص بها قد أسس الضوابط والشروط اللازمة لتعريف وتشخيص حاجات وأولويات الدول الأعضاء كالمساعدة الفنية وبناء القدرات والقابليات ، بحيث أدخلت تلك العناصر في مجال المعاملة التفضيلية الخاصة ، ويشترط الملحق (د) إن يكون حجم الالتزامات الناتجة عن مفاوضات المنظمة معادلا للقدرة الانجازية للدول النامية والدول الأقل نموا ، كما اشترط أن تكون المقدرة الانجازية للالتزامات الجديدة محددة طبقا لاحتياجاتها وأولوياتها في مجال تسهيل التجارة .

أما عن المساعدة الفنية وبناء القدرات التي تقدم للبلدان النامية والأقل نموا للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن المفاوضات شريطة أن يتقدم الانجاز بعناصر الملحق (د) المتزامن والموازي للمواد ٥ و ٨ و ١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ كلما حققت تلك الدول مساهمة فاعلة للتقدم في المفاوضات .

مبادرة تسهيل التجارة

قام البنك الدولي بزيادة عمله التحليلي والاقتصادي بموجب هذه المبادرة من أجل من مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص التكامل التجاري ، وسوف تقدم قروض جديدة للاستثمار في الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة ، ولإصلاح الإجراءات الكمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة ، ويدعم البنك الدولي جهود البلدان الأعضاء لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية ، عن طريق التدريب والتدويل للعمالة وأداء المدفوعات للحفاظ على مستويات دخلها حتى تنتقل إلى أنشطة موجهة للتصدير ، ويعمل البنك الدولي أيضا على بناء شراكة عالمية لتيسير التجارة والنقل^(٦) .

خامسا : التحديات البيئية

أن مواجهة تحديات التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية المتوقع تدفقها على العراق يتطلب الكثير من الجهد التقني والإداري المتعلق بحماية البيئة لما تشكله تلك التدفقات من أخطار على البيئة العراقية إلا أنه يمكن النظر دائما إلى النصف المظلم من الكأس والمطالبة باستغلال هذا التحدي من أجل تنفيذ الإصلاحات البيئية الكثيرة التي يحتاج إليها العراق في سبيل التوافق مع المدى الكبير للتطور التشريعي والعلمي في مجالات البيئة ، وهذا يتطلب الكثير من الاستجابات على كافة المستويات والأصعدة ابتداء من الصعيد المؤسسي العلوي الحاكم للقرار وصولا إلى منظمات المجتمع المدني .

1- على الصعيد المؤسسي والتشريعي :

وهو العنصر الرئيسي والقاعدة الأولى في التعامل مع المستجدات البيئية الدولية من خلال وزارة البيئة التي يجب أن تمتلك ناصية القرار البيئي المستقل في العراق وتكون مؤهلة بالكادر التقني والفني الملائم لتحقيق المهام التالية :

١. إعداد الاستراتيجيات البيئية الوطنية والبرامج القطاعية المختلفة وتحديد السياسات البيئية الوطنية وما يتطلبه ذلك من تطوير القوانين والأنظمة البيئية المتلائمة مع التطورات العلمية والإدارية على مستوى العالم ، إضافة إلى الرقابة البيئية وتفعيل القوانين عبر مراقبة تطبيق الأنظمة السياسية مثل تقييم الأثر البيئي والتدقيق البيئي والالتزام بالمعايير والمواصفات البيئية وهذا يتطلب كادرا تقنيا مؤهلا .

٢. تطوير مجموعة من مؤشرات نوعية البيئة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي يؤمن بالتنفيذ الدقيق لنظام تقييم الأثر البيئي قبل وبعد إنشاء المشاريع والرقابة الدقيقة ، يرافق ذلك نشاطات توعية بيئية وتنسيق عمل المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال البيئة .

٣. وعلى الصعيد المؤسسي أيضا من المهم إشراك ممثلي المنظمات الأهلية في عملية مستمرة لمناقشة وتقييم آثار الانضمام لاتفاقيات التجارة الدولية على البيئة العراقية ومراقبة هذه التأثيرات والاستجابة لها بفعالية ، وهذا يتطلب التنسيق مع الجمعيات غير الحكومية وأصحاب الاختصاص في مختلف القطاعات وإنشاء سكرتارية مختصة بالتجارة والبيئة ضمن وزارة البيئة لمراقبة تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات وما يترتب عليها من تأثيرات على البيئة ، ومن أهم القضايا التي يجب على عملية التنسيق هذه أن تتابعها :

أ- تدهور الموارد الطبيعية والتراثية في العراق نتيجة إنشاء مرافق صناعية وتنمية جديدة.
ب- الوقت والجهد المطلوبين لنقل الصناعات العراقية إلى مرحلة تنافسية ومتلائمة مع القوانين البيئية الدولية .

ج- الاستثمار الصناعي المطلوب للتحويل نحو صناعة رفيقة للبيئة في مختلف القطاعات .
د- تطوير الأنظمة والقوانين الحالية للتعامل بكفاءة مع التنمية الاقتصادية السريعة وتأثيرها على البيئة .

هـ- حماية حقوق العمال في بيئة صحية وسليمة .

و- التغير الممكن في أنماط الحياة التقليدية في العراق كنتيجة لنمو التجارة والاقتصاد والنشاطات الاقتصادية وخصوصا في القطاع الزراعي والاستهلاكي .

٢- تطبيق التجارة الحرة بطريقة ايجابية بيئيا من خلال :

أ- تشجيع السياسات الاستثمارية في مجال حماية البيئة مثل نقل التكنولوجيا الرفيعة بالبيئة والاستثمار في مجالات الزراعة العضوية وتنقية المياه والتخلص من النفايات والخدمات البيئية المختلفة .

ب- دعم تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تقلل من الآثار البيئية المحتملة للمشاريع .

ج- الدعم المالي للوصول إلى المعرفة التقنية الرفيعة بالبيئة وخاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة التي تشكل نسبة عالية من الصناعات التحويلية العراقية ومساعدتها على تطبيق السياسات البيئية ذات الجدوى الاقتصادية .

د- عدم السماح بنقل الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية إلى العراق بحجة تشجيع الاستثمار أو توفير فرص العمل .

هـ- منع إدخال المواد المضرّة بالبيئة أو المنتجات ذات المواصفات غير السليمة بيئيا مثل المبيدات الممنوعة أو المواد الكيماوية السامة أو المنتجات المعدلة وراثيا .

و- استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية الرفيعة بالبيئة عند الترخيص وضمان العمل وفق هذه التقنيات وخصوصا إعادة استخدام المياه الصناعية في الدورة الإنتاجية ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والتخفيف ما أمكن من الانبعاثات الغازية .

٣- بناء القدرات والتدريب :

ستكون عمليات التدريب ورفع القدرات من أهم عناصر تقوية الإدارة البيئية وخاصة فيما يتعلق بتنمية المهارات التقنية والفنية في المجالات الخاصة بتحسين مهارات تقييم الأثر البيئي وخاصة لدى العاملين في القطاع الحكومي وفي وزارة البيئة فيما يتعلق بمراجعة هذه التقارير وتقييمها ومتابعة تنفيذ الشروط الواردة فيها ، ومن الضروري استحداث مديرية قوية وفاعلة وكفوءة مختصة بمتابعة عمل تقارير تقييم الأثر البيئي وجعلها ضرورة لا بد منها قبل البدء بأي مشروع .

٤- الدعم التقني وتنفيذ مشاريع إيضاحية^(٧) :

بالتوازي مع عملية دعم القدرات ورفع الكفاءة من الممكن الاتفاق مع بعض الجهات المانحة على تطبيق بعض المشاريع الإيضاحية المتعلقة بالتجارة الحرة والعولمة مثل :

أ- تطبيق أفضل تقنية متوفرة (BAT) Project Best Available Technology في منع التلوث وتقليل المخلفات الصناعية والتدقيق البيئي وحفظ مصادر الطاقة وإعادة تدوير المياه في عدة اطر صناعية .

ب- تطوير معايير وطنية خاصة بالاستثمارات التجارية ضمن معايير تقييم الأثر البيئي . دراسة متعمقة لمدى زيادة الضغط المتوقع على الموارد الطبيعية من النمو الجدي د للمرافق التنموية الناتجة عن اتفاقيات التجارة الحرة وما قد يترتب عليها من زيادة في مصادر التلوث .

د- دراسة لتأثير المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) Qualified Industrial Zones المتوقع انتشارها في العراق على عناصر البيئة .

هـ- تطوير معايير خاصة لاختيار المواقع الخاصة بالبنية التحتية والمرافق التنموية وحماية المواقع ذات الأهمية البيئية من الاستثمار غير الرفيق بالبيئة .

و- تطوير برامج تدقيق بيئي بالتعاون مع صناعات مختارة .

ط- تطوير وفحص برامج خاصة للطوارئ والاستعداد للتعامل مع احتمال حدوث كوارث بيئية مع تزايد فرص الاستثمار المتوقعة .

ز- مساعدة القطاع الاستثماري على التعامل مع طلبات الاستثمار وشروطه بسرعة وكفاءة في ما يتعلق بالشروط البيئية .

هـ- السيطرة الذاتية على الأداء البيئي من قبل القطاع الخاص :

مع انتشار الوعي البيئي في قطاع الصناعة الخاص لابد من وجود ستير ق مع الحكومة ووزارة البيئة الجديدة في تنفيذ برامج المراقبة البيئية الذاتية من قبل المصانع والالتزام بتطبيق المواصفات والمعايير المحلية وتلك المنافسة دوليا .

٦- دور المنظمات البيئية الأهلية :

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في مراقبة الأداء الحكومي والصناعي مع وتشكل وسيلة مثلى لإشراك الجمهور في القرار ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات وهذا يتطلب القيام بدور تنسيقي ورقابي فاعل على الحكومة كما يتطلب أيضا وجود كفاءات تقنية في هذه المنظمات تقدم البدائل والحلول الممكنة وتوضح الحقائق للجمهور .

سادسا : التحديات الثقافية :

لا يمكن الفصل بين تأثير انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتأثير ظاهرة العولمة التي تلقى بظلالها على جوانب الحياة الثقافية في العراق في المرحلة القادمة ، والمرتبطة بمتغيرات كبيرة على صعيد تطور تقنيات الاتصالات والانترنت، وتركيز الخطاب السياسي الغربي (الأميركي خصوصا) على نشر ثقافة المجتمع المدني بالمفهوم الغربي ، وتزايد التدخل من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية في قضايا التعليم في العراق خصوصا (والعالم العربي والإسلامي عموماً) بحجة الإصلاح .

وبالرغم من أن كثيراً من الخبراء الغربيين يميلون إلى تجريد العولمة من أي مضامين ثقافية فضلاً عن منظمة التجارة العالمية ، ولا يرون فيهما إلا تجارة حرة ، وأسواقاً عالمية مفتوحة، ومؤسسات مالية لا تعوقها القيود ، وحوارا عالميا حراً غير مباشر عبر الحدود من خلال شبكة الاتصالات والانترنت أو مباشراً عبر المؤتمرات الدولية واجتماعات لجان المؤسسات والاتفاقيات الدولية ، وهم بعد ذلك يفسرون معارضة الدول النامية للتحرير الكامل للتجارة بدني مهارات العمل لدى مواطني تلك الدول نتيجة لانخفاض مستويات التعليم وسوء مخرجاته وضعف الشفافية ، ورغم وجهة هذا الرأي إلى حد كبير ، لكن في المقابل يتخوف باحثو وخبراء العالم الثالث من الأبعاد الكامنة في تحرير التجارة ، ولا سيما بالنسبة لتعميم قيم السوق وثقافة الاستهلاك والمادية المفرطة ، التي تزخر بها الثقافة الغربية عموماً والأميركية خصوصاً ، والخوف من السيطرة الاقتصادية ، وما تجلبه معها من قيم ثقافية غريبة .

ويخطئ البعض عندما يظنون أن الخشية من تعميم النمط الثقافي الأميركي أو "أمركة العالم" قاصرة على الدول النامية فقط، فدولة كفرنسا بكل ثقافتها الثقافي رفعت أثناء مفاوضات الجات شعار "الاستثناء الثقافي" الذي يعني عدم معاملة المنتجات الثقافية والإعلامية باعتبارها سلعاً اقتصادية تباع وتشتري في سوق عالمي متنافس ، وإنما باعتبارها منتجا يحمل رسالة ثقافية بحتة ، بل إن فرنسا أصدرت قانوناً توجيهاً عام 1997 م ، يلزم القنوات التلفزيونية الفرنسية بأن تكون 60% من برامجها التي تبثها من أصل أوروبي ، وهو قانون موجه أساساً ضد الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الأميركي ، وتمثل فرنسا اتجاهاً داخل المجتمع الأوروبي يدعو إلى إيقاف مسيرة "أمركة أوروبا".

أن الآثار الثقافية التي يخشى منها لا بد أن تكون خطيرة إذا تم الاختراق الثقافي من خلال أنشطة ومتطلبات الاستثمار وانفتاح الأسواق الذي سيحدث مثل هذه الآثار تدريجياً إلا أنه

يمكن التقليل منها بالحزم في تطبيق الأنظمة والتعليمات المحلية، وتمكين أجهزة الرقابة الإدارية من مراقبة مخالفة الضوابط العامة ومنع ذلك سواء حصلت من أجنبي أو من عراقيين وعدم إعطاء الأجانب- خاصة الغربيين- تمييزاً على الآخرين عندما يتجاوزون النظام العام .

سابعاً : مقاطعة إسرائيل

من المتوقع أن يتعرض المفاوض العراقي إلى جملة من الضغوط من قبل اللجان المكلفة بالتفاوض مع العراق نيابة عن المنظمة بغية إقناعه بالمتاجرة مع إسرائيل كونها عضواً في منظمة التجارة العالمية وباعتبار إن العراق من الدول العربية الموقعة على اتفاقية مقاطعة إسرائيل .

يتكون نظام مقاطعة إسرائيل على مواد تدور حول حظر التعامل مع إسرائيل أو استيراد البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بكافة أنواعها ، وحظر تبادلها أو الاتجار فيها داخل الدول العربية وحظر التعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل .

إلا إن معظم الدول العربية قررت بعد توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993م إيقاف المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة ^(٨) ، وصدر في هذا المعنى أكثر من قرار عربي وطني ومنها قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 5 لسنة ١٩٩٦ ، فبند مقاطعة الشركات المتعاملة مع إسرائيل قد ألغي منذ ذلك التاريخ ومثاله شركة فورد للسيارات وشركة الكوكاكولا التي تمت مقاطعتها لعقود ثم ظهرت في الأسواق العربية والخليجية بعد إلغاء المقاطعة اثر توقيع اتفاقية أوسلو ^(٩) .

وفيما يتصل بمخرجات الاستثمار الإسرائيلي في الدول الأخرى ومنها دول عربية وإسلامية ، وكذلك الاستثمار المختلط مع إسرائيليين في البلدان الأخرى ، فإن العراق نفسه ملزماً بفتح أسواقه لهذه المخرجات سواء كانت سلعا أو خدمات باعتبار أنها غير إسرائيلية المنشأ حسب الالتزام مع دول المنظمة، وفي حالة ظهور السلع أو الخدمات الإسرائيلية المنشأ أو الاستثمار، فينبغي أن يقوم الشعب بمقاطعة هذه البضائع والخدمات ، ويلقى عبء المسؤولية الشعبية على من يجلبها من رجال الأعمال وهذه المواقف الشعبية لا علاقة للمنظمة به ، ومن الضروري المبادرة بإيجاد آليات من خلال مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية لمقاومة التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل والتخير منه ، وبيان وتفعيل الموقف الشعبي من ذلك .

ثامنا : اتفاقات ثنائية أم تكامل إقليمي ؟

في زمن العولمة والتكتلات الإقليمية الضخمة أصبح من الضروري أن تسعى الدول العربية إلى التكامل فيما بينها ، وذلك لمواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الاقتصادية المتسارعة وأهمها انفتاح الاقتصاديات العالمية على بعضها البعض وما رافق ذلك من منافسة السلع للمنتج الدول الصناعية للسلع المحلية في الدول النامية بما في ذلك الدول العربية التي لم تستحوذ لحد الآن على أكثر من ٣,٥ % من إجمالي التجارة العالمية مع نسبة تجارة ببنية هزيلة تحوم منذ عقود حول ٨% من إجمالي التجارة العربية ، رغم دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٥ (١٠) .

لقد أصبح واضحاً اليوم أكثر من أي يوم مضى إن التكامل الإقليمي أصبح ضرورياً اليوم أكثر من أي يوم مضى لاسيما إن نظام التجارة العالمي السائد حالياً لا يسمح بإقامة تلك التكتلات الإقليمية فقط بل يمنحها ميزات تفضيلية استثناء من مبادئ الغات لاسيما المواد ٢٤ و ٢٥ من تلك الاتفاقية ، والتي انبثقت عنهما المادة الخامسة من اتفاقية المتاجرة بالخدمات .

وتبرر الكثير من الدول العربية سعيها لعقد اتفاقات ثنائية مع الدول المتقدمة إلى إخفاق منظمة التجارة العالمية في إقناع الدول المتقدمة بتقديم تنازلات كافية للدول النامية وإن التماثل في هياكل الإنتاج العربية سيبقى هو المعوق الخطير أمام إقامة التكامل العربي .

والحقيقة إن الاتفاقات الإقليمية لا تتطلب التماثل في الهياكل الاقتصادية قدر ما تتطلب إزالة العوائق المختلفة أمام التجارة البينية .

إن خطورة التوجه نحو الاتفاقات الثنائية يكمن في نوع التنازلات التي تفرضها هذه الاتفاقيات إذ غالباً ما تقدم الدول النامية تنازلات في ظل الاتفاقيات الثنائية تتجاوز ما تقدمه في ظل منظمة التجارة العالمية وبالتالي فإن كلفة هذه الالتزامات لابد أن تكون أكبر من فوائدها المتوقعة لاسيما على صعيد تغيير اتجاه التجارة من المحيط الإقليمي إلى خارج الإقليم .

وعلى وفق ما تقدم فإن الرؤيا التي ينبغي تبنيها في سياق مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة من ناحية وتحقيق منافع أكبر من ناحية أخرى تقتضي من العراق أن يوجه مزيداً من العناية الجادة نحو الانضمام إلى التكتلات الإقليمية القائمة حالياً كمجلس التعاون الخليجي باعتباره مدخلاً مناسباً للانضمام للمنظمة لتمتع أعضائه بالعضوية المسبقة مع ما يترتب عليها من آثار أوجدت اتساقاً جازماً بين ضوابط المنظمة واحتياجات وظروف وقدرات المجلس المذكور لاسيما في ظل التقارب الكبير بين الخصائص الأساسية للاقتصاد والمجتمع

العراقي مع المجتمع الخليجي رغم كل ما تعرض له العراق من محاولات لتشويه تلك الخصائص .

الخاتمة

اظهر البحث إن طريق الانضمام للمنظمة ليس يسيرا إذ يشكل الانضمام بحد ذاته تحديا للبنية الاقتصادية والثقافية والبيئية العراقية ولعل التحديات الاقتصادية هي الأكثر وضوحا للمتتبع، فالمشكلة الأساسية في الدول النامية عموما والعراق خصوصا تكمن في قصور جانب العرض على العكس من المشكلة في الدول المتقدمة الكامنة في قصور جانب الطلب ... ولأن المشكلتين متعاكستان فبالضرورة تكون المعالجة متعاكسة وبالتالي فإن ما يعالج المشكلة في الدول المتقدمة لابد أن يفاقمها في الدول النامية لذا فإنه من المنطق المنصف القول بأن اللهاث وراء محاكاة المعالجة في الدول المتقدمة هو بمثابة انتحار للدول النامية فإذا كانت منظمة التجارة العالمية تمثل الحل الممتاز لمشكلة فيض الإنتاج الذي تعاني منه الدول المتقدمة فإن انضمام العراق للمنظمة يترتب عليه العديد من التحديات التي تجلت فيما يلي :

١- إن الانضمام للمنظمة لا يعني بالضرورة تحقيق المكاسب والمنافع بصورة آلية وذلك لطبيعة العلاقة المعقدة الاستحواذية بين دول الشمال ودول الجنوب إلا إن تحقيق تلك المكاسب ليس بعيد المنال عندما تتوفر الإرادة السياسية أولا ثم يتوفر للعراق الفريق المفاوض الحصيف ذو الدراية والخبرة التفاوضية العاليتين بغية انتزاع تلك المكاسب لاسيما إن متطلبات الانضمام للمنظمة أصبحت أكثر تعقيدا وسوف تتعقد أكثر مع مرور الزمن .

٢- لازال الاقتصاد العراقي واهنا أمام الاقتصاديات الأخرى حتى النامية منها بل ازداد وهنا جراء الظروف المعروفة التي اجتازها البلد وبالتالي فإن القدرة التنافسية للعراق هي في أدنى مستوياتها على الصعيد الإقليمي أما إذا أخذنا بمقارنة تلك القدرة على صعيد المنظمة فإن النتيجة أسوء بكثير ... إلا إن المعاملة التفضيلية الخاصة التي تقدمها المنظمة للدول النامية ستمكن العراق من التمتع بمعاملة خاصة لاسيما على صعيد الحواجز التعريفية وغير التعريفية للمنتجات الزراعية وغير الزراعية وبما يؤمن هامشا تصديريا من تلك السلع يتمتع به العراق هذا فضلا عن تبذي بعض

الدول المتقدمة لأنظمة تفضيلية ممنوحة للدول النامية كالمبادرة الأوروبية ، إلا إن هذه الأنظمة التفضيلية محدودة زمنيا بغض النظر عن مصدرها الأمر الذي يتطلب سرعة استثنائية للنهوض بالواقع الإنتاجي للاقتصاد العراقي .

٣- من المتوقع أنواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية منافسة عنيفة من قبل المنتجين الأجانب قد تصل إلى حد غلق بعض أو معظم تلك الشركات جراء الفرق الكبير بين كفاءة المنتج الأجنبي والمنتج العراقي ... لذا نجد إن أسلوب التجمعات الصناعية من أفضل الأساليب لمواجهة هذه المشكلة شريطة أن يجري إنشاء وتشغيل تلك التجمعات على نحو سليم بحيث تتمكن تلك الشركات ومن خلال العمل الجماعي من تطوير قدراتها في النفاذ للأسواق وتيسير الحصول على خدمات الدعم وتأمين القدرة على الوفاء بطلبات الشراء الكبيرة ذات القيمة المضافة العالية.

٤- يعاني الاقتصاد العراقي من الافتقار إلى تسهيلات التجارة الكفوءة لاسيما تلك المتصلة بحرية الترانزيت وإدارة التشريعات التجارية والإجراءات المتصلة بالاسد تيراد والتصدير ، إن غياب تلك التسهيلات الكفوءة تشكل أهم العقبات أمام التجارة وبالتالي فانه يؤثر سلبا في حجم الاستثمار والقدرة على خلق الوظائف ، ولقد عالجت المواد ٥ و ٨ و ١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ وما تلاها وتأسيسا عليها في الملحق (د) من صفقة تموز الخاصة بالمنظمة بغية تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية وبذاء القدرات للدول النامية ومنها العراق بالتوازي مع التقدم في المفاوضات ، يضاف إلى ذلك مبادرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي ألزم نفسه بموجبها بتقديم الدعم الاسد استثماري في مجالات الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة ، ولإصلاح الإجراءات الكمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة بهدف تيسير التجارة والنقل وتعزيز القدرة التنافسية .

هأن مواجهة تحديات التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية المتوقع تدفقها على العراق يتطلب الكثير من الجهد التقني والإداري المتعلق بحماية البيئة لما تشكله تلك التدفقات من أخطار على البيئة العراقية وهذا يتطلب الكثير من الاستجابات على كافة المستويات والأصعدة ابتداء من الصعيد المؤسسي العلوي الحاكيم للقرار وصولا إلى منظمات المجتمع المدني ... ومنها إعداد الاستراتيجيات البيئية الوطنية والبرامج القطاعية المختلفة وتحديد السياسات البيئية الوطنية وما يتطلبه ذلك من تطوير

القوانين والأنظمة البيئية المتلائمة مع التطورات العلمية والإدارية على مستوى العالم، يضاف إلى ذلك تطبيق التجارة الحرة بطريقة ايجابية بيئياً وعدم السماح بنقل الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية إلى العراق بحجة تشجيع الاستثمار أو توفير فرص العمل . مع ضرورة دراسة تأثير المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) Qualified Industrial Zones المتوقع انتشارها في العراق على عناصر البيئة .

٦- لا يمكن الفصل بين تأثير انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتأثير ظاهرة العولمة التي تلقي بظلالها على جوانب الحياة الثقافية في العراق في المرحلة القادمة، والمرتبطة بمتغيرات كبيرة على صعيد تطور تقنيات الاتصالات والانترنت، وتركيز الخطاب السياسي الغربي (الأميركي خصوصاً) على نشر ثقافة المجتمع المدني بالمفهوم الغربي، وتزايد التدخل من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية في قضايا التعليم في العراق خصوصاً (والعالم العربي والإسلامي عموماً) بحجة الإصلاح، وأن الآثار الثقافية التي يخشى منها لابد أن تكون خطيرة إذا تم الاختراق الثقافي من خلال أنشطة ومتطلبات الاستثمار وانفتاح الأسواق الذي سيحدث مثل هذه الآثار تدريجياً إلا أنه يمكن التقليل منها بالحزم في تطبيق الأنظمة والتعليمات المحلية، وتمكين أجهزة الرقابة الإدارية من مراقبة مخالفة الضوابط العامة ومنع ذلك سواء حصلت من أجنب أو من عراقيين وعدم إعطاء الأجانب تمييزاً على الآخرين عندما يتجاوزون النظام العام للإبقاء على الموروث الأصيل للثقافة العراقية وإصلاح المعوج منه .

٧- من المتوقع أن يتعرض المفاوض العراقي إلى حملة من الضغوط من قبل اللجان المكلفة بالتفاوض مع العراق نيابة عن المنظمة بغية إقناعه بالمشاركة مع إسرائيل باعتبارها عضواً في منظمة التجارة العالمية وباعتبار إن العراق من الدول العربية الموقعة على اتفاقية مقاطعة إسرائيل .

وفي مثل هذه الحالة يمكن اللجوء إلى تجارب العمل العربي الجماعي والعمل على حصر التزام العراق بإيقاف المقاطعة مع إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة والإبقاء على المقاطعة من الدرجة الأولى وهو ما دأبت على إتباعه معظم الدول العربية لأغراض الانضمام للمنظمة فمعظم الدول العربية قررت بعد توقيع اتفاقات أو سلو بين منظمة التحرير

الفلسطينية وإسرائيل إيقاف المقاطعة مع إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة ، وصدر في هذا المعنى أكثر من قرار عربي وطني .

٨- إن الرؤيا الشمولية التي ينبغي تبنيها في سياق مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة من ناحية وتحقيق منافع أكبر من ناحية أخرى تقتضي من العراق أن يوجه مزيدا من العناية الجادة نحو الانضمام إلى التكتلات الإقليمية القائمة حاليا كمجلس التعاون الخليجي باعتباره مدخلا مناسباً للانضمام للمنظمة لتمتع أعضائه بالعضوية المسبقة مع ما يترتب عليها من آثار أوجدت اتساقا جاهزا بين ضوابط المنظمة واحتياجات وظروف وقدرات المجلس المذكور لاسيما في ظل التقارب الكبير بين الخصائص الأساسية في كل من الاقتصاد والمجتمع العراقي والخليجي رغم كل ما تعرض له العراق من محاولات لتشويه تلك الخصائص .

الهوامش

- ١- لمزيد من التفاصيل يراجع موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العالمية (الانترنت).
- 2 - UNCTAD- Trade & Development Report- 2002- Box 2.3
- ٣- صندوق النقد الدولي ، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي ، قضايا اقتصادية ٣٧- ٢٠٠٦ ، ص ٦.
- 4 - ESCWA-Technology transfer to SME's and identifying opportunities for domestic and foreign direct investments in selected sectors-UN-2005-P57.
- 5 - UNCTAD- Review of maritime transport- 2005- p83.
- ٦- صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق ، ص ١٣.
- ٧- اللجنة الوطنية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ، مرصد البيئة الأردني ، كانون الثاني ٢٠٠١.
- ٨- المقاطعة من الدرجة الأولى تعني مقاطعة التجارة المباشرة مع إسرائيل بينما تشير المقاطعة من الدرجة الثانية إلى مقاطعة التعامل مع الشركات غير الإسرائيلية المتعاملة مع

إسرائيل ، أما المقاطعة من الدرجة الثالثة فتذهب إلى مقاطعة الشركات المتعاملة مع الشركات المشمولة بالمقاطعة من الدرجة الثانية .

٩- د. إبراهيم الناصر ، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة العربية السعودية فيها ، مسح من الانترنت .

10 - ESCWA-Annual Review of Developments in Globalization
and Regional Integration in The Countries of the ESCWA
Region- 2005- P21.

المصادر

- ١ - موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العالمية (الانترنت).
- 2 - UNCTAD- Trade & Development Report- 2002 .
- ٣- صندوق النقد الدولي ، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي ، قضايا اقتصادية ٣٧- ٢٠٠٦ .
- 4 - ESCWA-Technology transfer to SME's and identifying opportunities for domestic and foreign direct investments in selected sectors-UN-2005 .
- 5 - UNCTAD- Review of maritime transport- 2005 .
- ٦- اللجنة الوطنية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ، مرصد البيئة الأردني ، كانون الثاني ٢٠٠١ .
- ٧- د. إبراهيم الناصر ، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة العربية السعودية فيها .
- 8 - ESCWA-Annual Review of Developments in Globalization
and Regional Integration in The Countries of the ESCWA
Region- 2005 .